آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

11

الثلاثاء - 15 فبراير 2011 - العدد 15085

Tuesday -15 February 2011 - Issue 15085

يضع عقوبات محددة لأعمال القرصنة في حال حدوثها خارج المياه الإقليمية للدول، وكذلك القانون البحري لا توجد به نصوص محددة، وإنما يتم الاستناد إلى المعاهدات الدولية كإطار قانوني لمواجهة أعمال القرصنة والاستيلاء غير المشروع على السفن. وبالتالي حتى وإن تمكنت السفن العسكرية من مكافحة عمليات القرصنة، فإن القانون الدولي يجعل من الصعب اعتقال ومحاكمة القراصنة حسب القوانين الأجنبية، وهو ما دفع الحكومة البريطانية إلى التفكير في إمكانية توقيع مذكرات تفاهم مع دول محاذية للصومال ككينيا واليمن للسماح بمحاكمة القراصنة حسب قوانينها.

وظهرت هذه الإشكالية عندما قامت البحرية البريطانية باعتقال ثمانية من القراصنة بعد تبادل لإطلاق النار، إلا أنها في النهاية اضطرت إلى تسليمهم إلى كينيا ليتم محاكمتهم فيها وفق القوانين الكينية. وكانت اليمن مرشحة لتلعب دور المدعي القانوني ضد القراصنة باعتبار أن ساحة نشاطهم هي المياه الإقليمية اليمنية، وبالفعل تم تسليم قراصنة صوماليين قامت سفينة هولندية بالقبض عليهم إلى اليمن لتقوم بمحاكمتهم، لكن اليمن على ما يبدو فضلت تولي محكمة دولية التعامل مع القراصنة من الناحية القانونية حتى لا تدخل طرفاً في صراع مباشر مع القراصنة، وهو ما تم فعلا بقيام القراصنة باختطاف صيادين يمنيين والإعلان أن إطلاقهم مشروط بإطلاق القراصنة المحتجزين لدى اليمن.

ب- شركات الأمن الخاصة:

جاءت الدعوة لإشراك شركات الأمن الخاصة على لسان مسئولين أمريكيين وبريطانيين، بحجة تأمين حماية طويلة المدى للسفن ضد هجمات القراصنة، وتجاوز مشكلة التكاليف المالية المرتفعة للوجود العسكري طويل المدى. ومن المعروف أن أهم الشركات العاملة في هذا المجال هي شركات أمريكية وبريطانية تأتي على رأسها شركة بلاك ووتر الأمريكية. وذكرت صحيفة "ذي إندبندنت" إن هذه الشركة الأمنية عرضت نفسها على ملاك السفن لتوفير الحماية ضد القرصنة عبر إنشاء أسطول صغير من السفن البحرية للإيجار، مشيرة إلى أنها بدأت بالفعل في تأمين الحماية لسفينة تدعى "ماك آرثر" مستخدمين أربعين رجلا مسلحاً بعد أن أعدوا فيها مهبطا للمروحيات المهاجمة.

ومن المؤكد أن إدخال شركات الأمن الخاصة لحماية السفن، لن يؤدي إلى القضاء على خطر القراصنة، لأنها ستعتمد بطبيعة الحال على نفس النهج الدفاعي الذي تتبعه السفن العسكرية الأجنبية الموجودة حاليا القائم على حماية السفن وليس مهاجمة القراصنة؛ بل من المحتمل أن يؤدي تدخل شركات الأمن الخاصة إلى استمرار الظاهرة وتوسعها وليس القضاء عليها لوجود مصلحة لهذه الشركات في استمرار بقاء خطر القراصنة وتناميه حتى يستمر استعانة السفن بها وعدم الاستغناء عنها.

ج- حل إعادة بناء الدولة في الصومال :

من الواضح أن المدخل الحقيقي للقضاء نهائيا على ظاهرة القرصنة الصومالية، وإنهاء حالة الفوضى المرشحة للتوسع ودخول فاعلين دوليين وإقليميين جدد إلى المنطقة، هو إعادة بناء الدولة في الصومال، ودعم وجود حكومة مركزية قوية تبسط سيطرتها على كل الأراضي والمياه الصومالية، وتمنع أي عمليات قرصنة صادرة من أراضيها كما تفعل أي دولة في العالم.

ويمثل انتخاب الرئيس الجديد شيخ شريف أحمد فرصة مواتية وبارقة أمل لحل المشكلة الصومالية، بالنظر إلى شبه الإجماع الداخلي والقبول الإقليمي والدولي عليه، وإلى النجاح السابق الذي حققته المحاكم الإسلامية برئاسة شيخ شريف في إعادة الأمن والاستقرار والقضاء على ظاهرة القرصنة خلال فترة سيطرتها الوجيزة على الصومال.

وجهود إعادة بناء الدولة في الصومال في الحكومة الجديدة، ما زال يكتنفها الغموض وتواجه الكثير من التحديات، فقد فشلت 14 محاولة سابقة لإعادة بناء الدولة، وإنهاء حالة الفوضى التي أهلكت أكثر من نصف مليون صومالي وشردت الملايين، وأصبح الحل يحتاج إلى معجزة بسبب التعقيدات التي أضيفت إلى المشكلة الصومالية، وتعدد الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المتورطة فيها، والتي تحمل توجهات متباينة ومتصارعة أحيانا وحولت الصومال إلى ساحة صراع لتصفية حسابات أطراف إقليمية ودولية.

يحتاج الرئيس الجديد إلى دعم عربي وإقليمي ودولي كبير لتجاوز التحديات الكبيرة التي تواجه إعادة بناء الصومال، لعل أهمها:

أولا: إعادة بناء الاقتصاد الصومالي المدمر لما يقارب 18 عاما، وإعادة إعمار البنية التحتية المدمرة تدميرا كاملا كالكباري والطرق والمرافق العامة وغيرها، وبناء هياكل الدولة وأجهزة الشرطة والجيش وباقي مؤسسات الدولة. وهي مهام بحاجة إلى دعم مالي كبير من جميع الأطراف الإقليمية والدولية.

ثانيا: إعادة الاستقرار إلى الصومال وتسوية الخلافات الداخلية مع كل من (تحالف إعادة تحرير الصومال/ جناح أسمرة) و(حركة شباب المجاهدين). وتمثل المعارضة الإسلامية المسلحة الرافضة لاتفاق جيبوتي أكبر عقبة تواجه الحكومة الحالية، وهي ممثلة في جناح أسمرة من التحالف، وحركة شباب المجاهدين القريبة من القاعدة، والتي سعت إلى توسيع رقعة سيطرتها في البلاد، وملء الفراغ الذي خلفته القوات الأثيوبية المنسحبة، وكانت آخر مدينة سيطرت عليها هي مدينة بيدوا المقر المؤقت للحكومة الانتقالية بعد ساعات من انسحاب القوات الأثيوبية منها. وفي حالة إذا اتحدت المجموعات المعارضة لاتفاقية جيبوتي تحت لواء وأحد فإنها ستشكل خطورة كبيرة على حكومة شيخ شريف قد تؤدي إلى سقوطها أو الدخول في حرب أهلية.

ويرتبط بحل المشاكل الداخلية أيضا، أسلوب التعامل مع الكيانات الانفصالية كجمهورية ارض الصومال، أو المتمتعة بالحكم الذاتي كإقليم "بونت لاند".

ثالثا: الحفاظ على علاقات متوازنة مع الأطراف الإقليمية والدولية ذات المصالح المتضاربة، مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا وإيطاليا، وإثيوبيا واريتريا وكينيا ومصر. والتي لكل منها أجندته الخاصة في الصومال. فوضع الصومال الجغرافي الواقع في منطقة إستراتيجية مهمة، وبين قوى إقليمية معادية له، بالإضافة إلى الفوضى وانهيار النظام حيث يسهل لأية دولة من دول الجوار إيجاد أطراف صومالية تنفذ سياساتها بالوكالة عنها. وتدخل هذه القوى الإقليمية والدولية ذات الأجندات المتعارضة، كل ذلك هو الذي سبب عرقلة وفشل محاولات حل المشكلة الصومالية في المرات السابقة.

ومن المؤكد أن الحكومة الحالية سوف تتعرض بلا شك لتدخلات هذه القوى خصوصا دول الجوار؛ وعلى رأسها أثيوبيا التي وإن انسحبت من الصومال عسكريا، إلا أنها سوف تحاول بلا شك التأثير في الوضع السياسي في الصومال من خلال تشكيل محاور تدو في فلكها. وكذلك إريتريا التي تحاول جعل الصومال ساحة لتصفية حساباتها مع إثيوبيا من خلال دعم الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة الجديدة. ومن الخطأ الواضح استمرار الدول العربية في ممارسة دور ثانوي منفرد ومشتت تاركة الساحة الصومالية لغيرها. لأن ما ستسفر عنه الأوضاع في الصومال سينعكس عليها حتما سلبا أو إيجابا. وتقاعس الدول العربية عن دعم الحكومة الجديدة وتركها تسقط كما سقطت سابقاتها يعني أن على العرب أن يختاروا إما بين القرصنة أو الوجود العسكري الأجنبي أو كلاهما معا وهو الأرجح الذي سيتحقق في المستقبل.

طريق أميركا إلى «الديمقراطية الإسلامية»

محمد سيف حيدر

بالنسبة لإدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، التي أبدت حرصها - كما أعلنت في أكثر من مناسبة - على التعامل مع العالم الإسلامي بصورة مختلفة أساسها "الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة"، قد يُشكّل كتاب نوح فِلدمان "ما بعد الجهاد: أميركا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية"، بطروحاته المغايرة وأفكاره العملية، إطاراً مهماً للفهم وتوليد المبادرات ودافعاً للحركة بشكل أكثر إيجابية يُفضي إلى تجاوز القوالب النمطية الجاهزة التي حددت - لفترة طويلة، لاسيما عقب اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر -2001 شكل ومسار توجهات السياسة الخارجية الأميركية إزاء العالم الإسلامي.

صدرت أولى طبعات كتاب "ما بعد الجهاد" ربيع العام 2003، في ظل حملة أميركية محمومة كان العراق هدفها المركزي، وكان السؤال المطروح أمام الكثيرين وقتذاك: "هل يمكن أن تحل الديمقراطية في دولة يلعب فيها الإسلام دوراً فاعلاً؟"، غير أن أميركا المهووسة - كما "محافظيها الجدد" – بالعراق لم تكن حتى ذلك الحين قد شغلت نفسها بالإجابة عنه. لكن نوح فِلدمان فعل، وجاء كتابه هذا نتيجة مباشرة لهذا الانشغال الفكري العميق حول "الديمقراطية الإسلامية". وبحسب فِلدمان فإن المقصود بالديمقراطية الإسلامية "المزاوجة بين القيم الإسلامية كما ينظر إليها المسلمون، والقيم المعترف بأنها ديمقراطية".

ونوح فِلدمان، لمن لا يعرفه، هو أستاذ القانون الدستوري بكلية القانون بجامعة نيويورك. وقد حصل على درجة الدكتوراه في الفكر الإسلامي من جامعة أكسفورد البريطانية. وعقب الغزو الأميركي للعراق وقع الاختيار عليه ضمن مجموعة من القانونيين لصياغة الدستور الجديد لهذا البلد. وما يميز فِلدمان أنه نأى – وينأى - بنفسه عن تيار "المحافظين الجدد" الذي اتخذ - ولا يزال رغم انكفائه النسبي مؤخراً - موقفاً متصلباً من الإسلام، وتراه فئة منهم على أنه العدو الجديد الذي حل محل الشيوعية، ولابد من الاشتباك معه حتى يكون مصيره هو مصير الشيوعية (!). وهو يعتقد بصورة حاسمة أن الطريق الوحيد أمام أميركا كي تتمكن من كسب الأصدقاء في العالم الإسلامي يتمثل في إثباتها - وعلى نحو قاطع - أنها تريد مساعدتهم لتحقيق ما تنعم به من حرية ورخاء ونظام حكم يتيح للشعب المشاركة فيه، وأنها متى تمكنت من ذلك فإن المتشككين سيبدؤون ساعتها - وساعتها فقط - في تغيير نظرتهم لأميركا، والتعامل معها بشكل مختلف، بنّاء وإيجابي.

يتأسس كتاب "ما بعد الجهاد" على فكرة محورية مفادها أننا تجاوزنا مرحلة الجهاد، بمعنى تعبئة الإسلام الراديكالي في حرب حتى النهاية مع الولايات المتحدة زعيمة العالم الغربي، إذ أن الإسلام المتطرف كما يقول فِلدمان في أفول سريع، وقد أجهد نفسه وفقد قوة الدفع لا بسبب الموقف الأميركي منه، بل لأن جماهير المسلمين على اتساع العالم الإسلامي وتنوعه ترفض هذا النهج. ولا يعنى ذلك أننا بصدد انتهاء الأعمال الإرهابية، فسوف تستمر هذه الأعمال على نحو متفرق ولكنها ستكون أعمالاً يائسة محبطة. حتى هجوم 11 أيلول/ سبتمبر يراه فِلدمان على أنه حشرجة يائسة لتيار مهزوم. لقد وهن الحماس للجهاد الثوري. وأينما توجهت أبصارنا، لا نرى إلا هزائم لهذه القيادة في أفغانستان والسودان وإيران.. لقد فقد الجهاد الثوري بريقه.

إن لُبّ ما يذهب إليه فِلدمان، هو العكس تماماً مما ذهب إليه فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، والراحل صامويل هنتنجتون في كتابه "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي"، وحتى ما يذهب إليه مستشرق ذائع الصيت كبرنارد لويس في أكثر من عمل له، إذ يؤمن فِلدمان أنه ليس هناك تعارض جوهري بين الإسلام والديمقراطية، وأن الوقت الراهن هو وقت واعد لإحداث تزاوج بين الإسلام والديمقراطية. فكلاهما يتضمنان أفكاراً مرنة قابلة للانتشار، كما أن الإسلام ليس بدعة بين الأديان السماوية؛ فكنيسة انجلترا هي الكنيسة الرسمية، والمحكمة العليا في أميركا تستبعد الملحدين عندما نصّت منذ زمن غير بعيد على أننا شعب متدين تعترف مؤسساته بوجود الله، وإسرائيل تعرف نفسها بأنها "دولة يهودية ديمقراطية". وجميع المسلمين متساوون أمام الله، مثلما تدعو الديمقراطية للمساواة، كما أن الإسلام منفتح على مختلف الثقافات، بدليل أن هناك أمماً من شرق الأرض وغربها دخلت الإسلام واحتفظت في الوقت نفسه بلغتها ونظم حكمها.

ويرى فِلدمان أن العدالة والأخلاق والأمل والالتزام في الإسلام مفاهيمٌ تتسم بالعمق، وتشكل في الوقت ذاته قوة هائلة يمكن أن تثري العمل السياسي والاجتماعي. والمؤكد أن قوة الإسلام في حياة المسلمين لا تتعارض مع اتجاه مئات الملايين من المسلمين الذين يؤمنون بحكم أنفسهم بأنفسهم. ولهذا تشهد الحقبة الحالية، حقبة ما بعد الجهاد، تكثيفًا في نمو الحركات الشعبية الإسلامية التي تؤمن بنوع من الديمقراطية، وهي ديمقراطية تتطور باستمرار وتنشد سياسة حكم رشيدة.

وفي السياق ذاته، يجادل فِلدمان بأن مفهوم الجهاد الأكبر، جهاد النفس، الذي ينسب إلى الرسول هو في أدق معانيه جهاد من أجل العدالة. كما أن تصارع الأفكار لا ينبغي أن يفضي بالضرورة إلى صراع. إن الخطاب الإسلامي، في جوهره، هو خطاب العدالة وسيادة القانون والشورى والمسئولية. ويرى أن المعضلة الأساسية للديمقراطية في العالم الإسلامي ليست العقيدة الإسلامية ولكنها في نظم الحكم الديكتاتورية والأوتوقراطية، والانفصام بين هذه النظم وشعوبها. إنها نظم تستميت في الدفاع عن أماكنها المغتصبة في الحكم والاقتصاد والأمن. فضلاً عن ذلك يعترف فِلدمان بالتنوع الشديد بين البلاد الإسلامية فيما يتعلق بالتقدم نحو الديمقراطية والظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولكن النظم الديكتاتورية تقف بشراسة ضد الديمقراطية الحقيقية.

وهناك عقبة أخرى كأداء أمام الديمقراطية تتمثل في تفضيل الولايات المتحدة للنظم الأوتوقراطية، وإن كانت هذه السياسة تخضع لمراجعة واضحة الآن. لقد قدمت هذه النظم نفسها على أنها الحامية للاستقرار الذي يخدم المصالح الأميركية ضد الخطر الذي يشكله الإسلاميون. في الوقت نفسه أخلت هذه النظم الساحة السياسية من أي قوى سياسية فاعلة، حتى تبدو للأميركيين بأنها البديل الوحيد. ويكرر الكاتب هذه النغمة من أول الكتاب لآخره، ويشدد عليها وينصح الولايات المتحدة بالتخلي عن هذه النظم. وفي خطٍ مواز، يدعوها إلى تبني خيار دعم وصول الإسلاميين إلى السلطة عبر انتخابات حرّة، ويؤكد أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الإسلاميين متعارضون حتماً مع المصالح الأميركية. ولذا ينبغي على الولايات المتحدة أن تدفع بخيار الإسلاميين المعتدلين، وأن تسمح للأحزاب السياسية الإسلامية بأن تخوض انتخابات حرة، فتجربة الديمقراطية الإسلامية والمتسمة بالحيوية والقابلية للتطبيق على أرض الواقع، تستحق أن تُعطى فرصة بالفعل.

وعطفاً على ما سبق، يُحذر فِلدمان من تفويت فرصة ترسخ الديمقراطية الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، مؤكداً أن بديل الديمقراطية سيكون المزيد من الأوتوقراطية، ولا مخرج من هذا الطريق المسدود سوى تصور نوع ما من الديمقراطية الإسلامية. فليست هناك حاجة لأن تكون ديمقراطية المسلمين ذات المضمون الإسلامي هي نفسها ديمقراطية الإسلاميين الذين لا يحكمون إلا على وفق الشريعة الإسلامية، بل إن الأمر الأكثر احتمالاً هو أنها ستستمد من قيم الإسلام، وفي الوقت نفسه، تستوعب المبادئ الديمقراطية، والحماية القانونية، والمؤسسات. بل إنه حتى ديمقراطية الإسلاميين - إن أمكن تصور أن يكون الإسلاميون ديمقراطيين- قد يكون فيها من المزايا أكثر مما في الأوتوقراطية. ويضيف المؤلف قائلاً: إن أحد الأشكال الممكنة للدولة الإسلامية يمكن أن تضمن لكل مواطنيها حقوقاً متساوية، ومنها حرية الاعتقاد أو الحرية الدينية للمسلمين وغير المسلمين على حدٍ سواء؛ إذ لا يتعدى معنى أن الدولة إسلامية سوى النص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. وثمة احتمال ثان وهو أن تتخذ الديمقراطية الإسلامية من الشريعة الإسلامية التقليدية مصدراً لقوانين الأمة، وهذا هو الاقتراح الأكثر شيوعاً، وقد تقصر الدولة الإسلامية الثالثة المحتملة في نظامها التشريعي على الشريعة الإسلامية وحدها.

ويحاول فِلدمان أن يبرهن لبلاده وللغرب على أن إيجاد ديمقراطية في دولة مسلمة أمر ممكن من خلال النموذج الإيراني والنموذج التركي، فطبقاً له تمثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية الآن فرصة لظهور الديمقراطية الإسلامية، وهي فرصة لا نظير لها، فمثل هذه الديمقراطية الإسلامية ستبدأ في حل المشاكل التي تواجهها إيران اليوم دون عنف، وأكثر من هذا فستكون نموذجاً تحتذيه دول أخرى في العالم الإسلامي. أما تركيا فهي تقدم اليوم منظوراً رائعاً - على حد قوله - لإمكانية الديمقراطية الإسلامية؛ فتركيا لديها أكثر الديمقراطيات فاعلية في أي دولة ذات غالبية مسلمة في العالم، كما أنها تمثل محكاً حقيقياً لإمكان قيام ديمقراطية إسلامية. لقد أظهر الإسلام في تركيا ما يتميز به من قابلية للتجدد والتكيف، على الرغم مما تعرض له من قمع وتهميش على مدى ثمانين عاماً.

وما يقال عن تركيا يمكن أن يقال عن تجارب إندونيسيا وماليزيا وباكستان. فعلى الرغم من تعثّر التجربة الديمقراطية في هذه البلدان ما زالت هناك إمكانيات لا بأس بها لقيام الديمقراطية. ويؤكد المؤلف الظروف الخاصة لإندونيسيا وماليزيا، أولاً لنوعية الإسلام الذي انتشر هناك، إذ لم ينتشر بالغزو بل بالإقناع. فضلاً عن فضائل التسامح الذي يميز حضارة هذه المناطق. وفي باكستان يشير المؤلف إلى موقف الصفوة الباكستانية التي لم تتخل أبداً عن مبدأ المواءمة بين الديمقراطية والإسلام، ناهيك عن تجربة الباكستانيين الطويلة في مداولات العلاقة بين الإسلام والديمقراطية.

ولا ييأس فِلدمان من إمكانية قيام ديمقراطية في دول العالم العربي على ما بينها من اختلافات وتنوعات، إلا أنه يرى - كما رأى آخرون غيره - أن الديمقراطية تواجه أصعب امتحاناتها في المنطقة العربية. ومما يميز الدول العربية الملكية أو العسكرية الفقيرة أو الغنية هو الحكم الديكتاتوري، وإن اختلفت حدته في سورية وليبيا مثلاً من ناحية ومصر من ناحية أخرى. فالديمقراطية في هذه الدول تواجه محنة شديدة تتمثل في الحظر على تكوين الأحزاب السياسية وعلى الحريات وغياب الضمانات القانونية، وهناك السجون وتلفيق التهم للمعارضة. ومع ذلك فرياح التغيير بدأت تهب على المنطقة، حيث نشهد تحركات طبقات الأرض التحتية السابقة لحدوث الهزات الأرضية، فنرى في السعودية انتخابات بلدية جديرة بالإشادة، وهناك تجربة البحرين المبشرة بالأمل.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية ستحتاج لحلفاء محليين لتنجح في العالم الإسلامي، لكن أحد الأفكار الرئيسية التي يتحلّق حولها كتاب فِلدمان هذا هو أن مسلمين كثيرين مستعدون بالفعل للأخذ بالديمقراطية، بيد أن حكوماتهم هي التي تعترض الطريق. ومع ذلك، ثمة ما يشير إلى أن الديمقراطية ستجد حلفاء لها من المجتمع المدني، من بين المعتدلين والعلمانيين، بل وستجد لها حلفاء أيضاً - وهذا أمر جدير بالملاحظة - بين الإسلاميين الذين قضوا طوال كثير من أعوام العقد الماضي في بناء مؤسسات اجتماعية وخيرية أشار إليها علماء السياسة بوصفها مجتمعاً مدنياً. وبذا لن تكون الجهود الأميركية لتشجيع نمو الديمقراطية في العالم الإسلامي بذوراً ألقيت في أرض قاحلة، طالما أن الإسلام والديمقراطية تساوقا ونتجت عنهما توليفة اسمها "الديمقراطية الإسلامية".

وقصارى القول إن المسلمين - على حد تعبير المؤلف في صفحات الكتاب الأخيرة - لم تلدهم أمهاتهم مبرمجين ضد الديمقراطية أو لقبول حجج الإسلاميين المتزمتين، هذا ما يثبته القرن العشرون. بإمكاننا أن نعرف صدق هذه المقولة فقط عندما توجد حرية سياسية حقيقية في العالم الإسلامي، وعندما تصبح الانتخابات حرة ونزيهة. فحتى الآن لم يتم تجريب سياسات إسلامية حرة في معظم الدول الإسلامية.

وأخيراً فإن المراقب للساحة الإسلامية منذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر المشئومة، وعقب غزو كل من أفغانستان والعراق، يشهد سباقاً لاهثاً بعيداً عن الأنظار على امتداد العالم الإسلامي يعاود النظر في المسلمات، وينظر في كيفية التأقلم مع النظام الجديد في المنطقة وفي العالم. وإن كانت الصورة العامة تبدو وكأن الأمور تجري على ما تعودت أن تجري عليه، إلا أن الصورة لم تعد كذلك حقاً.

دور المرأة في الاقتصاد بالماء داخل المنزل دور أساسي لترشيد استهلاكه

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية